

# اتفاقية السلام الشاملة: هل ستحترم أم لا؟

لوكا بيونغ

السابقة في السودان، لم يتم التوقيع عليها إلا بعد أن اقتنع زعماء الأطراف التي أنهكتها الحروب بأن النصر العسكري لا يمكن تحقيقه. وبالتالي، أبرم زعماء الأطراف المتنازعة اتفاقية السلام على أساس المساواة، فكل طرف يعترف بالقوة السياسية والعسكرية للطرف الآخر. ورغم عدم شعبية حزب الكونجرس الوطني، اتسم الحزب بالجراءة الكافية، على عكس الأحزاب السياسية الأخرى في الشمال، لاتخاذ قرار سياسي شجاع يقر حق الجنوب في تقرير مصيره. وتعتبر المساواة التي اتسمت بها اتفاقية السلام هي إحدى الآليات الأساسية التي تساهم دون شك في التنفيذ الكامل للاتفاقية.

وتختلف اتفاقية السلام عن غيرها من الاتفاقيات السابقة في أنها:

■ تتيح نقل مهام وسلطات الحكومة، واتباع أسلوب اللامركزية في توزيع العائدات السنوية، مما يتيح للشعب فرصة إدارة وتوجيه شؤونهم على مستويات مناسبة.

■ تضع نصاً لمشروع قانون الحقوق، الذي نص عليه الدستور الوطني الجديد الموقت، ويُلزم الحكومة على كل المستويات كافة باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والالتزام بها وتعزيزها.

■ تتيح لشعب جنوب السودان فرصتهم الأولى لممارسة حق تقرير المصير، بمعنى إتاحة إطار عمل يضمن إقامة وحدة السودان على الإرادة الحرة لشعبه.

■ تحتوي على نماذج مفصلة للتنفيذ ("المصفوفة العالمية") بالإضافة إلى آليات معيارية محددة بجدول زمنية للرقابة الفعالة.

■ تسمح بإنشاء مؤسسات دستورية قوية البنين.

■ تحتوي على اتفاق يقضي بتشكيل قوات مسلحة وطنية جديدة تتألف من القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني قوات مسلحة منفصلة ونظامية وحيادية بالإضافة إلى بعثة للدفاع عن النظام الدستوري.

■ تنص على ترتيبات مفصلة بشأن تحويل العائدات، وعدم وجود مثل تلك الترتيبات كان السبب الرئيسي وراء فشل اتفاقية أديس أبابا للسلام. وقد وفر قرار حكومة جنوب السودان

تتيح اتفاقية السلام الشاملة فرصة ذهبية لحل أطول حرب أهلية وأكثرها تعقيداً من بين الحروب الأهلية الدائرة في قارة أفريقيا، وتوفر أساساً جديداً لإقامة وحدة وطنية تقوم على الإرادة الحرة للشعب السوداني. فهل ستستمر اتفاقية السلام الشاملة؟ وهل يمكن أن يكتب لها النجاح في ظل تهديدات التيار الإسلامي المتطرف وما خلفه مقتل الدكتور جون جرانج من آثار، والذي أتى في توقيت غير مناسب؟

الحركة الشعبية لتحرير السودان "الحركة الشعبية" قد دخلت في مفاوضات عادلة. ورغم ذلك، فإن الذين شاركوا في المفاوضات قلقون إزاء مستقبل السلام لأن الحركة الشعبية لم تنتصر في الحرب بشكل قاطع. وكل شعب الجنوب على وعي بأن الحكومة المركزية في الخرطوم ألغت من جانباها اتفاقيات السلام السابقة (مثل اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢، واتفاقية الخرطوم عام ١٩٩٢). وفي حوار أجرى مع إحدى المُمتملات بسبب الحرب، تلخص وضع عملية السلام الذي يتسم بعدم الاستقرار، قائلة: "السلام بالنسبة لنا هو أشبه بالرجل المريض في المستشفى، إنك لا تستطيع أن تجزم بأنه سيعود إلى منزله مرة أخرى طالما أنه في المستشفى وما زال يعاني من المرض، فمن المحتمل أن تتركه المنية".

ومن ثم، تعتمد استدامة عملية السلام بشكل كبير على الاستقرار في المناطق التي تمر بمرحلة انتقالية في منطقة أبيي وجبال النوبة والنيل الأزرق (ويطلق عليها اسم المناطق الثلاثة)، وكذلك في شرق السودان ودارفور، والمناطق التي يقطنها معظم السودانيين المهمشين من المناطق الريفية. وسيكون تنفيذ البروتوكولات الخاصة بمنطقة جبال النوبة والنيل الأزرق هو المحك الأساسي للتنفيذ الكامل لاتفاقية السلام في المناطق الأخرى المتضررة من الحرب في السودان مثل دارفور وشرق السودان.

ومن أكثر المعارضين لاتفاقية السلام، على الأرجح، المتطرفون الذين قصروا اتفاقية السلام في الأجندة الخاصة بهم على توسيع النفوذ الإسلامي والعربي في جنوب السودان وما خلفه. وبعد وصول الفريق الطليعي للحركة الشعبية إلى الخرطوم لأول مرة في منتصف عام ٢٠٠٥، أصدرت مجموعة أطلقت على نفسها اسم "الرابطة القانونية للعلماء المسلمين" فتوى بتكفير الحركة الشعبية ومعاونيتها ودعوا إلى الجهاد ضد فكرهم العلماني.

## مواطن القوة في اتفاقية السلام الشاملة

استغرق إبرام اتفاقية السلام عشرة سنوات تقريباً، مما جعلها من أطول اتفاقيات السلام التي تم التفاوض بشأنها وأكبرها من ناحية التفاصيل التي تم التفاوض عليها. وعلى عكس اتفاقيات السلام

أسس المستعمرون دولة السودان بشكل عشوائي دون مراعاة لوجهات النظر التي تخص المجتمعات المعنية، وبخاصة شعب جنوب السودان. وتؤكد الطريقة التي اتبعتها الصفوة الحاكمة في الشمال لدفع السودان نحو الاستقلال، ضعف عملية بناء الأمة، وذلك عن طريق إصدار إعلان الاستقلال من جانب واحد دون الحصول على إجماع وطني. ومنذ الاستقلال عام ١٩٥٦، تخوض السودان حرباً مع نفسها. وأسفرت النزاعات الكبيرة (التي دارت منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٧٢، ومنذ عام ١٩٨٢ حتى عام ٢٠٠٥) إلى وفاة أكثر من مليوني شخص ونزوح أعداد هائلة من الشعب السوداني. ويوضح عدم اتفاق الرأي، إلى حد كبير، حول الجذور التي تسبب في الحروب الحالية الداخلية، السبب وراء عدم احترام العديد من اتفاقيات السلام أو عدم استمرارها. ورغم أن السودانيين الشماليين، ولا سيما الصفوة الحاكمة، يعتقدوا أن الحرب الأهلية- مثل مشكلة الجنوب- ترجع إلى تدخل دولي غير محمود العواقب، فإن معظم الجنوبيين يروا أن أسباب الحرب الأهلية تكمن في الجذور العرقية والدينية.

فالتحيز للمناطق الحضرية والنظم القائمة على المركزية الشديدة التي تميز السكان القاطنون حول العاصمة ووسط السودان هو ما خلفه الاستعمار من ميراث. ورغم أن الإنجليز سعوا إلى تحديث الاقتصاد وبناء بنية أساسية في الشمال، وعهدوا لبعثات التبشير المسيحية بتقديم التوجيه الأخلاقي في الجنوب، فثمة جانب ينبغي الاهتمام به أكثر من التنمية الاقتصادية. ألا وهو الاختلاف الاجتماعي-الاقتصادي نتيجة عدم إقامة مشروعات التنمية في المناطق الريفية أثناء فترة الحكم الاستعماري، وزادت فجوة هذا الاختلاف بشكل أكبر بعد الحصول على الاستقلال. وأسفر هذا الاختلاف الكبير عن الشعور بالإحباط والظلم مما أدى حتماً إلى لجوء شعب الجنوب إلى الصراع المسلح.

ومع ذلك، فالآراء العامة حول اتفاقية السلام إيجابية. وقد أوضحت عدة لقاءات شخصية مع المجموعات المحورية في نهاية عام ٢٠٠٤، والتي أجراها المعهد الديمقراطي الوطني بالتعاون مع المركز الجديد السوداني للإحصاءات والتطوير، وجود تأييد عام حول اتفاقية السلام والثقة بأن

وينبغي الاعتراف بأن اتفاقية السلام الشاملة هي من أهم الانجازات التي تحققت في السودان وأفريقيا على حد سواء. حيث تقدم آلية لحل القضايا المعقدة التي تتعلق بالتنوع والهوية، ولوضع أساس جديد لتأسيس وحدة وطنية بإتفاق الجميع تقوم على الإرادة الحرة للشعب. وقد حاول الذين بذلوا جهداً كبيراً لتحقيق اتفاقية السلام موافقة معظم التوقعات ومنح الشعب في المناطق الريفية من السودان فرصة ليصبحوا مشاركين فعالين في إدارة الشؤون العامة وعملية صنع القرار.

وبسبب الآليات العضوية والخارجية، فإن موقف اتفاقية السلام الشاملة أفضل من أية اتفاقية سلام أخرى سابقة. وأي عدم إحترام لأحكام الاتفاقية سيكون بمثابة خرق للدساتير وقد يضطر شعب جنوب السودان لإعلان الاستقلال من جانبهم. ومن المأمول أن تستمر اتفاقية السلام بعد وفاة قائد الحركة الشعبية المفاجئة.

د. لوكا بيونغ دينغ هو مدير للمركز السوداني الجديد للإحصاء والتقييم. وهو عضو في الفريق المفاوض للسلام التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان، وأمين اللجنة الفنية لصياغة الدستور في جنوب السودان، ورئيس مجموعة الإعلام والإحصاءات بالحركة الشعبية والمعنية بالعمل مع البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان، ويمكن الاتصال به عن طريق البريد الإلكتروني: [lukabiongus@hotmail.com](mailto:lukabiongus@hotmail.com)

١ انظر الموقع: [www.accessdemocracy.org/](http://www.accessdemocracy.org/)  
pdf.١٢٢٠٠٤\_su\_focus\_١٧٨١/library

مثل عملية تسريح الجنود ونزع السلاح وإعادة الإندماج وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وإذا تم تحقيق ذلك، ستساهم بلا شك تلك التعهدات في استدامة السلام والتنمية والقضاء على الفقر المدقع والجوع وتحقيق الأهداف التنموية للألفية الجديدة.

### الصدى المتوقع لمقتل جون قرنق

بالنسبة للكثير من السودانيين المهمشين من المناطق الريفية، كان جون قرنق، المؤسس وقائد الحركة الشعبية لتحرير السودان، بمثابة المنقذ والمحرر، والمنارة للنضال وتحقيق الطموحات. وفي وصف له ورد أثناء المقابلات الشخصية مع المجموعات المحورية: "جون هو مثل المسيح"، "نحن نعتبر قرنق مثل النبي موسى، الذي رحل بشعبه بعيداً عن مصر"، و"إذا كان من الممكن استنساخ جون قرنق مائة مرة، ستكون الأمور عظيمة". كان الدكتور جون قرنق بلا شك الشخص الوحيد الذي استطاع التعبير عن الرغبة العامة للجنوب في الانفصال بسلام وتحقيق المصالحة وذلك من خلال رؤيته الخاصة لمنح الوحدة فرصة أخرى أثناء الفترة الانتقالية لمدة ست سنوات. وإذا كان الحادث المأسوي لمصرعه قد شجع العناصر المعادية للسودان الجديد داخل الحركة الشعبية أن ترفع صوتها منادية بالانفصال، فقد تعرض عملية تقرير المصير للخطر. وقد يجد القادة الجدد للحركة الشعبية صعوبة بالغة في وضع رؤية للسودان الجديد تروق لشعب جنوب السودان.

بتخصيص ٥٠٪ من صافي إيرادات النفط المستخرج من الآبار في الجنوب، الضمان الاقتصادي الأساسي للتنفيذ الفعال لاتفاقية السلام.

تضم مجموعة كبيرة من الشهود والمدافعين عن السلام على المستوى الوطني والمؤسسي، مثل الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والأمم المتحدة، وكينيا، وأوغندا، وإيطاليا، وهولندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وقد آلت هذه المجموعة على نفسها بشكل رسمي أن تلعب دوراً في جعل السلام أمراً حقيقياً.

أتاحت للمجتمع الدولي القيام بدور مهم داخل اللجنة المستقلة لتحديد الاحتياجات والتقييم، وتمثل المهمة الأساسية للجنة في إجراء تقييم نصفي عن مدى تنفيذ اتفاقية السلام.

وقد تأكد الالتزام الدولي لإعادة إعمار السودان من خلال المنح السخية التي تعهدت بها الجهات المانحة في مؤتمر أسلو في أبريل عام ٢٠٠٥. وبالفعل يفوق المبلغ الذي تعهدت به الجهات المانحة، وهو ٤,٥٣ مليار دولار، الاحتياجات الإنسانية الخارجية وإعادة الحياة إلى طبيعتها والتنمية حسب تقييم البعثة المشتركة لتحديد الاحتياجات لمرحلة ما بعد السلام، ولكن قد يكون هذا المبلغ أقل بشكل طفيف إذا وضع في الاعتبار البرامج التي لا تقوم بها البعثة المشتركة



تم رسمياً  
تدشين المجلس  
التشريعي  
المؤقت  
لجنوب  
السودان،  
والمسؤول عن  
جمع العديد  
من الأعداء  
السياسيين  
والعسكريين  
السابقين  
رسمياً في  
الثلاثين من  
سبتمبر في  
جوبا عاصمة  
جنوب  
السودان